المنظمة العالمية للتجارة والسياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

أ. وردة سعادة

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي-الجزائر
sadj_1973@hotmail.fr

Received:2017 Accepted: 2017 Published: 2017

ملخص:

يعتبر تأثير مضمات السياسات الزراعية على أداء القطاع الزراعي من جهة وعلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة ثانية، المطلب المشترك الذي تسعى إليه الجزائر من أجل الحصول على مزايا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تحقيق التنمية الزراعية والاقتصادية. ورغم الجهود المبذولة لتطوير والنهوض بالقطاع الزراعي إلا أنه لا زال هش ويحتاج الكثير من السياسات ليتواءم ويتنافس مع الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

الكلمات المفتاحية: منظمة العالمية للتجارة، مخطط وطني للتنمية الفلاحية والريفية

RESUME:

L'impact des politiques agricoles sur la performance du secteur agricole d'une part et l'adhésion à l'OMC d'autre part est l'objectif commun de l'Algérie pour obtenir les avantages de l'adhésion à l'OMC et réaliser le développement agricole et économique.

Malgré les efforts déployés pour développer et promouvoir le secteur agricole, celui-ci reste fragile et nécessite de nombreuses politiques pour faire face aux pays membres de l'Organisation mondiale du commerce et leur faire concurrence

Mots-clés : Organisation mondiale du commerce ,plan national de développement agricole et rural .

تمهيد:

في ظل المتغيرات و التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة ، تسعى الجزائر جاهدة مسايرة ذلك بالقيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية شملت كل القطاعات للنهوض باقتصادها و الوصول به إلى عجلة التنمية المستدامة، وكخيار استراتيجي تحاول الجزائر الدخول في المنظمة العالمية للتجارة ،للاستفادة من المزايا التجارية المقدمة من طرف المنظمة التي تضم اكبر دول العالم اقتصاديا ، لأجل ذلك سنتناول السياسات الزراعية في الجزائر منذ سنة 2000-2016 ، و تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي باعتباره قطاعا حيويا وذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية:

- ما هو أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على السياسات الزراعية الحديثة؟

للإجابة عن هذه الإشكالية سندرس المحاور الثلاث التالية:

✓ المحور الأول: منظمة التجارة العالمية؛

✓ المحور الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر 2000-2016؛

✓ المحور الثالث: تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على السياسات الزراعية.

أولاً: المنظمة العالمية للتجارة:

كانت فكرة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل قيام الجات سنة 1945، وانتهت الفكرة بسبب رفض الولايات المتحدة الأمريكية المصادقة على المشروع بحجة أن تحرير التجارة العالمية يلحق الضرر بالصناعة الأمريكية، ليتم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة الجات¹. تعتبر منظمة التجارة العالمية أصغر عمرا من بين المنظمات العالمية الأخرى وهي خليفة الجات حيث تم التوقيع على الاتفاقية سنة 1994م ودخلت حيز التنفيذ في يناير 1995م²، ولقد مرت الجات بثماني جولات كان للجولة الأخيرة جولة الاورغواي التي دامت سبع سنوات أثرها في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة³.

1- تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

تعرف منظمة التجارة العالمية بأنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية⁴.

يعني أن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية ضمن منظومة الاقتصاد العالمية الجديد ذات شخصية قانونية مستقلة تعمل على انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار في مختلف المجالات وحماية الملكية الفكرية، ولا تختلف إلا استثناء على المنظمات الدولية الأخرى فيما يتعلق بالعضوية فيها.

2- الهيكل الإداري للمنظمة العالمية للتجارة :

يتكون الهيكل الإداري للمنظمة العالمية للتجارة من المجلس الوزاري) سواء كان دول منفردة أو اتحادا جمركيا، حيث يجتمع كل سنتين على الأقل، ويتخذ فيه القرارات الكبرى مثل الموافقة على عضوية دول جديدة، وتكون القرارات بالإجماع أو بالتصويت بالأغلبية حسب نوع القرار⁵.

يعين المؤتمر الوزاري المدير العام ويعتمد على الأنظمة التي تحدد سلطات المدير العام وواجباته وشروط خدمته وفترة شغل المنصب⁶، ويتفرع من المجلس الوزاري مجلس عمومي وهو للعمل اليومي يمثل كل عضو وله مهمتين أساسيتين هما:

✓ حسم النزاعات التجارية؛

✓ مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ويفوض في ذلك ثلاث مجالس، هي مجلس التجارة في السلع مجلس التجارة في الخدمات ومجلس خاص بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

و هناك لجنتان فرعيتان مشكلتان هما لجنة التجارة والتنمية، ولجنة ميزان المدفوعات التي تخص الدول النامية التي تضع إجراءات تقييدية على وارداتها لمواجهة صعوبات ميزان المدفوعات، ترفع هاتان اللجنتان توصيتهما للمجلس العمومي الميزانية والمساهمات⁷، يقدم المدير العام إلى لجنة الميزانية و المالية و الإدارة تقديرات الميزانية السنوية و تتم مراجعتها من قبل هذه اللجنة حيث تتقدم بتوصياتها إلى المجلس العام⁸، حيث تتضمن هذه التوصيات أنظمة مالية تتضمن إحكاما تحدد:

- جدول المساهمات الذي يحتوي على مصروفات المنظمة والأعضاء.
- الإجراءات التي تتخذ بشأن الأعضاء الذين يتأخرون عن سداد مساهماتهم.
- وبأغلبية الثلثين التي تمثل أكثر من نصف الأعضاء يتم اعتماد الميزانية من قبل المجلس العام على أن يسدد كل عضو مساهماته وفقا للأنظمة المالية المعتمدة⁹.

3-آلية اتخاذ القرارات في المنظمة العالمية للتجارة و هيئة حل النزاعات :

وفقا للمادة تسعة من الاتفاقية يتم اتخاذ القرارات بالتراضي وفي حالة عدم الوصول إلى القرار بالتراضي يتم اللجوء إلى التصويت بالأغلبية، حيث يتمتع كل عضو بصوت واحد في اجتماعات المؤتمر والأغلبية هي ثلاثة أرباع عدد المصوتين¹⁰.

يتولى المجلس العام للمنظمة مهمة فض النزاعات التجارية، حيث يحق لأي طرف متضرر من خرق طرف آخر أو أكثر للاتفاقية رفع شكوى، وهذا بعد استفاد فرص التوصل إلى حل ودي حيث يتم تشكيل لجنة للتحقيق في الخرق و اقتراح الحكم المناسب.

4-أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

للمنظمة جملة من الأهداف وهي:

- ✓ تطبيق اتفاقية التجارة المتعددة الأطراف التي تجسدها المنظمة؛
- ✓ العمل كمندى للمفاوضات التجارية التي تنشأ بين الأعضاء؛
- ✓ الإشراف على السياسات التجارية الوطنية وإصدار ملاحق تجارية تبين مؤشرات التجارة وتوضح السياسات التجارية في الدول الأعضاء؛
- ✓ التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة لصنع السياسات الاقتصادية العالمية¹¹.

5-مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

للمنظمة مبادئ استمدتها من الجات وهي¹²:

- ❖ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: وهي عدم المعاملة التفضيلية لأي عضو على حساب عضو آخر، حيث تتساوى كل الأعضاء في ظروف المنافسة مع وجود استثناءات، كالتى تفرضها الدول النامية لحماية صناعاتها الناشئة.
 - ❖ مبدأ المعاملة الوطنية: ويقصد به عدم التمييز بين ما أنتج محليا وما هو مستورد من حيث فرض الضرائب أو ضمن فرض إجراء أو قانون، وضمن الإطار لا يجوز تحديد طريقة لتوزيع السلع المستوردة في السوق المحلي دون تحديد للسلع المنتجة محليا.
 - ❖ إلغاء القيود الكمية واستبدالها بالرسوم الجمركية: استبدال القيود الكمية برسوم جمركية، وعلى الدولة عند انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة خفض الرسوم الجمركية وتحديدتها في جدول يسمى جدول الامتيازات أو الجداول الوطنية.
 - ❖ مبدأ الشفافية: وهو توفير المعلومات للمستثمرين والمصدرين والمستوردين ولكل من يطلبها، وإنشاء مركز استعلام يوفر استفسارات ضرورية لمن يطلبها وتزويد المنظمة العالمية للتجارة بالسياسات الاقتصادية القائمة وإبلاغها بأي تعديل يطرأ على كل سياسة أو إجراء.
 - ❖ مبدأ التجارة العادلة: وهو أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدره والكفاءة والنوعية والسعريه للصناعات المصدرة، ووضع قواعد خاصة بالإجراءات الاقتصادية المحلية التي تؤثر على التبادل التجاري مثل الدعم وسياسة الإغراق والإجراءات الحمائية.
 - ❖ مبدأ التشاور والتفاوض: حيث ينص على ضرورة التشاور بين الأعضاء لحل النزاعات التجاري.
- ثانيا: السياسات الزراعية في الجزائر 2000-2016:

الجزائر منذ الاستقلال سنة 1962 م قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية في كل قطاعاتها لاسيما في القطاع الزراعي، حيث نجدها قامت بالعديد من الإصلاحات الزراعية بدءا بقانون التسيير الذاتي ومن ثم إلى قانون الثورة الزراعية وصولا إلى برامج التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي وإعادة هيكلته لنصل سنة 2000 م إلى عصرنه وتحديث القطاع الزراعي بالاعتماد على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وانتهاء ببرامج التجديد الفلاحي والريفي والدعم الفلاحي.

1-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

في شهر سبتمبر 2000 م بدأ تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، من أجل النهوض بالقطاع الزراعي من حيث الإنتاج وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية¹³، بترقية التأطير التقني و المالي و النظامي لبناء فلاحه عصريه تمتاز بالكفاءة و بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و القدرات البشرية ، و جاء خطاب رئيس الجمهورية

للولاية في 26 نوفمبر 2000 م ليوضع التوجه الجديد للفلاحة الجزائرية و ليضع جملة من الأهداف في الأجل المتوسط و الطويل لهذا المخطط تمثلت في الآتي¹⁴:

- ✓ الاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي من خلال تحسين التنافس في مجال الزراعة والعمل على ترقية الاستثمار الفلاحي وتشجيعه؛
- ✓ زيادة حجم الإنتاج الزراعي والإنتاجية من خلال تحسينها ، بتحسين ظروف العيش للفلاح الجزائري؛
- ✓ تحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين التسويق وتكثيف الإنتاج؛
- ✓ الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية و حمايتها من المشاكل التي تهددها (النفاد، التصحر، الحشرات)
- ✓ التخصص الإقليمي للإنتاج الزراعي.

تمثلت دوافع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دوافع داخلية ودوافع خارجية تمثلت في الآتي¹⁵:

- **الدوافع الداخلية:** وتتمثل الدوافع الداخلية فيما يلي:
 - ✓ عدم تناسق بين أهداف السياسة الفلاحية العامة وبين أهداف مخططات التنمية الفلاحية؛
 - ✓ الأجور المنخفضة التي لم تشجع الفلاحين على الاستقرار في الريف؛
 - ✓ نقص اهتمام الفلاحين بأشكال الإنتاج غير المربحة والاستثمار فيها؛
 - ✓ إسقاط الاهتمام بتنمية الصناعات الغذائية؛
 - ✓ ضعف مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام؛
 - ✓ إنتاج الحبوب تجاوز العقلانية ، فلم يراع في إنتاجها خصائص هذه الزراعة ، فبات إنتاجها موجود في كل مكان؛
 - ✓ الضغوط المتصلة بعوامل الإنتاج مثل ارتفاع أسعار المنتجات لا يشجع على الاستثمار في الزراعة.
 - **الدوافع الخارجية:** التوجه نحو اقتصاد السوق دفع بالدولة الجزائرية إلى إحداث تغييرات على مستوى كل القطاعات لاسيما القطاع الزراعي من أجل تحديثه وتطويره و النهوض به ، لفتح باب المنافسة أمام المنتجات الزراعية الجزائرية و النفاذ إلى الأسواق الدولية، والدخول في تكتلات إقليمية و دولية يساعد على ذلك، فدخل الجزائر في اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف ضمن اتحادات مختلفة أو ضمن الشراكة الأوروبية ، أو ضمن مساعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كفيل بتطوير الزراعة ككل .
- بعد ذلك توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا و يصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR)، و جاء لتنفيذ هذا المخطط مجموعة من الصناديق و الهيئات الائتمانية تتمثل في¹⁶:
- ✓ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (PNRDA)؛

✓ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز؛

✓ القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية؛

✓ الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي.

2- برنامج التجديد الفلاحي و الريفي (2008-2014) :

لقد بدأ في تنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عام 2008 م، بعد مصادقة مجلس الوزراء المنعقد في 23 جويلية 2008 م على مجموعة من الإجراءات لصالح الفلاحين بصفة خاصة والزراعة بصفة عامة، حيث تركز سياسة التجديد الزراعي و الفلاحي على قانون الزراعة التوجيهي قانون التوجيه الفلاحي 16/08 المؤرخ في أوت 2008 م¹⁷، من أجل تحقيق توازن وطني بين الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاقتصادي و الاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية¹⁸.

تتشكل هذه السياسة الجديدة على ثلاث محاور¹⁹:

✓ التجديد الفلاحي؛

✓ التجديد الريفي؛

✓ برامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PARCHAT.

2-1- التجديد الفلاحي:

يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج بما يضمن الزيادة في إنتاج المحاصيل الزراعية والاستراتيجية منها ذات الاستهلاك الواسع.

إن برنامج التجديد الفلاحي جاء لعصرنة ومكننة القطاع الزراعي وتطبيق سياسة الاقتصاد في مياه السقي، بالاعتماد على الوسائل الحديثة الخاصة بالري مثل الري بالتنقيط وتطبيق قانون 03/10 الصادر في 15 أوت 2010م، الذي يحدد كفاءات تطبيق عقد الامتياز، بحيث يتم تحويل عقد حق الانتفاع الدائم الذي كان معمولاً به في القانون 19/87 إلى حق الامتياز لمدة 48 سنة قابلة للتجديد.

2-2- التجديد الريفي :

يهدف هذا المحور إلى حماية الموارد الطبيعية و الرعوية و الموارد النباتية و المائية، إضافة إلى ترقية الوسط الريفي على كل المستويات و النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية و ربطه مع الأقاليم الأخرى، بتهيئة الإقليم وضمان تنمية متوازنة و سليمة لكل الأقاليم، مستخدماً في ذلك أدوات ناجعة تحقق ذلك (استخدام نظام معلوماتي لدعم التجديد الريفي - تفعيل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.... الخ)²⁰.

3-برامج الدعم الفلاحي الجديد:

سعت الدولة الجزائرية إلى تحقيق أهداف عصرنة الزراعة ، بتوفير كافة الموارد المالية الخاصة بدعم وتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية للفلاحين ووسعت نطاق التمويل ليشمل القرض البنكي والتعاضديات الفلاحية والدعم المالي من قبل الدولة لكل فلاح يجسد مشروع زراعي ناجح.

لأجل ذلك استخدمت الجزائر عدة برامج لتطوير الإنتاج والإنتاجية إضافة إلى برامج خاصة بتطوير الزراعة ككل من إنتاجها النباتي والحيواني²¹.

الجزائر كدولة ساعية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة طبقت سياسة دعم لقطاعها الزراعي متوافق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة لتضمن الانضمام والاستفادة من المزايا كدولة نامية.

ثالثا: تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على السياسات الزراعية:

1-أسباب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

تسعى الجزائر جاهدة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لتحقيق جملة من الأهداف من بينها²²:

- تنويع التجارة:

إثر أزمة النفط سنة 1986 وقعت الجزائر كبداية التصدير يعتمد على تجارة النفط في مشاكل اقتصادية كبيرة ، ألزمت الجزائر على تنويع صادراتها والتركيز على القطاع الزراعي باعتباره قطاعا حيويا إضافة إلى إنشاء صناعات أخرى ، حسب ما أكده الخبير الدولي فريدريك جيني أن الجزائر ستجد نفسها تطبق شروط المنظمة لحماية اقتصادها بوجه عام وتجارتها الخارجية بوجه خاص على اعتبار أن مخزون البترول سينفذ لا محالة²³.

- رفع المستوى العام للقدرة التنافسية للقطاع الصناعي:

تظهر المنافسة نظرا لتواجد السلع الأجنبية في الأسواق المحلية حيث ينجم عنها إنعاش الاقتصاد الوطني ، تحفيز المنتجين المحليين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والنوعية للبقاء في السوق ومنافسة السلع الأجنبية ، الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستخدمة في عملية الإنتاج.

- تحفيز وتشجيع الاستثمارات:

قدمت الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية عدة قوانين لتشجيع الاستثمار ، من ضمنها قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في 1990 ، الذي يحفز على الاستثمار الأجنبي في الجزائر بفتح تسهيلات مالية و بنكية للمستثمرين الأجانب ، حيث أصبحت هناك مساواة في مجال الامتيازات و الإعفاءات الضريبية بين المستثمر المحلي و المستثمر الأجنبي ، رغم ذلك لم يتجسد على أرض الواقع سوى 10 من مجموع الملفات

المودعة سنة 2001، فبانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يتيح فرصة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعود على الجزائر باستثمارات مهمة .

- الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة:

لقد أعطت المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية مزايا تفضيلية عن بقية دول العالم، ضمن السنوات الأولى من انضمامها تمثلت في:

✓ الإبقاء على تعريف جمركية مرتفعة لحماية منتوجها الوطني من المنافسة الدولية؛

✓ مدة تحرير تجارتها 10 سنوات بدل من 6 سنوات²⁴.

2- إجراءات ومفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

2-1- إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

بطبيعة الحال هناك شروطا تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدولة الراغبة في الانضمام إليها، من انتهاج نظام اقتصاد السوق إلى تحرير تجارتها الخارجية بما فيها تجارة السلع والخدمات وفقا للتشريعات الدولية إلى تفكيك رسومها الجمركية، والجزائر فرض عليها ذلك بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لتسهيل عملية الانضمام من أهمها ما يلي²⁵:

1- تعديل المنظومة القانونية الجزائرية:

الجزائر قامت بالعديد من التشريعات في مجال الإصلاح لاسيما المجال الزراعي لأجل الاندماج في

الاقتصاد العالمي، مثل اتفاقية بارن لحماية الأعمال الأدبية والفنية 1997 م اتفاقية براءة الاختراع وحماية

العلامات التجارية.

2- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية:

مراجعة قوانين التعريف الجمركية من خلال قوانين المالية كما تم تحرير أسعار العديد من المواد

الاستهلاكية (الحليب، دقيق القمح.... الخ) .

2-2- مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

لقد تم لحد الآن انعقاد 12 جولة من المفاوضات في مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

ومن المقرر أن نتعهد الجولة 13 في سنة 2018 م ولكن مفاوضات الملف الزراعي هي 4 تتمثل في الآتي²⁶:

أ-جولة افريل 1998:

جاءت هذه الجولة بعد تقديم الجزائر الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والتجارية الداخلية

والخارجية بما في ذلك التجارة الزراعية، حيث تم طرح العديد من الأسئلة الكتابية 16 سؤال من الولايات

المتحدة الأمريكية و 22 سؤال من الاتحاد الأوروبي و 6 أسئلة من استراليا و 2 من اليابان وسويسرا ، كلها تتعلق حول الدعم المحلي في مجال الصندوق الأخضر المسموح به من قبل المنظمة العالمية للتجارة ، وتحديد المنتجات المشمولة بالدعم وتوضيح تراخيص الاستيراد والمنتجات الزراعية المعفية و غير المعفية من الضرائب ، بالإضافة إلى كيفية تحديد أسعار السلع الأساسية المدعمة من قبل الدولة الجزائرية ، و أيضا تم التطرق إلى تدابير الصحة و الصحة النباتية و كيفية معالجة أي نقص في تطبيقها ، و قد تم الإجابة كتابيا على كل الاسئلة لتقدم إلى أمانة المنظمة في 30 جانفي 1998 لتتوقف المفاوضات في سنة 2001 .

ب-جولة افريل 2002 :

تلقت الجزائر في هذه الجولة 353 سؤالا جديدا من الدول المفاوضة تتعلق بالسياسات الزراعية في الجزائر ، ونظام التجارة الزراعية وتدابير الصحة والصحة النباتية ، حيث تعلقت الأسئلة بالخصوصة وبالاستثمار الزراعي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، وما هي الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر لتنمية المنطق السهبية والرعية ، إضافة إلى نفس الأسئلة حول الدعم ، و تم في 8 افريل 2002 مناقشة الأجوبة .

ج-جولة ماي 2002 :

بعد جولة افريل 2002 انتهت المفاوضات المتعددة الأطراف لتبدأ المفاوضات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وسويسرا وكندا و كوبا ، وتم طرح أسئلة حول نظام التعريف الجمركية والسبب في طرح نظام الحصص التعريفية ، وطلب من الجزائر تقديم استفسارات أكثر حول دعم الصادرات واستخدامها للمادة 21 من الاتفاقية ، بالإضافة إلى الأسئلة الخاصة بتدابير الصحة والصحة النباتية و حقوق الملكية الفكرية ، وتم الإجابة عن الأسئلة ومناقشتها .

د-جولة فبراير 2005 :

برئاسة وزير التجارة وسفير الاورغواي السيد غيير فاليس وفريق من الخبراء الجزائريين ، نوقشت القوانين والتشريعات الخاصة بالملف الزراعي وتوافقها مع قوانين المنظمة ، لتنتهي المفاوضات بتوقيع 5 اتفاقيات ثنائية مع البرازيل و الاورغواي و كوبا و فنزويلا وسويسرا ، وإحراز تقدم تفاوضي مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي .

3- آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي :

3-1- الآثار الإيجابية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي :

تتمثل الآثار الايجابية في الآتي:

- ✓ تخفيض وإلغاء الرسوم الجمركية من شأنه أن يزيد ويحسن من معدلات التبادل التجاري الزراعي؛
- ✓ تخفيف العبء على ميزانية الدعم نظرا لإلغاء دعمها على المنتجات الزراعية؛

✓ الجزائر باعتبارها دولة نامية تستفيد جراء دخولها للمنظمة العالمية للتجارة من امتيازات مثل تخفيض معدل دخلها إلى 13.30% مدة 10 سنوات، إضافة إلى تقديم دعم غير مسموح به للدول المتقدمة مثل دعم الاستثمار في المجال الزراعي، دعم مداخيل الإنتاج للمنتجين منخفضي الدخل، تخفيض تكاليف النقل الدولي ودعم الإرشاد الفلاحي²⁷؛

✓ تحقيق اكتفاء ذاتي في الإنتاج الزراعي: الجزائر من الدول النامية التي تتميز بزيارة فاتورة الغذاء من الخارج، إذ وصل حجم وارداتها الغذائية سنة 2003 إلى 2.599 مليار دولار، وأمام التسهيلات المقدمة في حالة الانضمام وتخفيض الدول المتقدمة لدعم صادراتها الزراعية، سينعكس ذلك على تحقيق اكتفاء ذاتي في المنتجات الزراعية خاصة السلع الأساسية منها²⁸؛

✓ استقرار أسعار المنتجات الزراعية: يمكن أن يساهم تحرير القطاع الزراعي في النفاذ إلى الأسواق الدولية، وإلى جذب استثمارات في المجال الزراعي مما يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من السلع الزراعية، الذي بدوره يؤدي إلى استقرار أسعارها على مدار السنة²⁹.

- إعفاء الجزائر من الإجراءات الصحية في المدى القصير والمتوسط بما يكفل لها من تطوير قدرتها في هذا المجال الصحي³⁰.

3-2- الآثار السلبية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي :

تتمثل الآثار السلبية في الآتي:

✓ إلغاء الدعم الزراعي: هو سلاح ذو حدين كما من شأنه أن يحقق مزايا له مساوئ لأن ذلك سينجم عنه ارتفاع أسعار السلع الزراعية في السوق الداخلية، مما يضعف كفاءة الإنتاج الوطني ويقلل منه إلى درجة يقل معها القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، وفي السياق نفسه ستغزو السوق الجزائرية بالمنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية والمستخدم في إنتاجها أحدث التقنيات، مما سيزيد فاتورة المستلزمات الزراعية وتدرجيا سيقبل عدد المؤسسات الناشئة؛

✓ اعتماد الجزائر على واردات الحبوب باعتبارها من السلع ذات الاستهلاك الواسع سيؤثر على اتفاقيتها في هذا المجال³¹؛

✓ تعاني الجزائر عموما من ضعف أنظمة المعلومات لاسيما في المجال الزراعي، هذا سيؤدي إلى تلف العديد من المنتجات مثلما حدث مؤخرا في السوق الجزائرية من إتلاف العديد من المحاصيل الزراعية مثل تلف منتج الطماطم في ولاية الوادي، وهذا نظرا لعدم تطبيق الإجراءات الحديثة للإنتاج والتخزين؛

✓ زيادة تكلفة الغذاء للجزائر من شأنه أن يضعف القدرة التنافسية للقطاع الزراعي، إلى جانب اعتمادها على الأسواق الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية فرفع الرسوم الجمركية سيلحق الضرر بجهاز الإنتاج الوطني وسيؤدي بظهور البطالة للأيدي العاملة الجزائرية³².

الخاتمة:

الجزائر وفي مسار انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة قطعت أشواطاً مهمة لكن رغم ذلك مازال أمامها الكثير في ظل المشاكل والصعوبات التي تواجه اقتصادها ككل والقطاع الزراعي بصفة خاصة، فلحد الآن ورغم السياسات الزراعية المنتهجة لتحديث وعصرنة القطاع الزراعي بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرامج التجديد الريفي والفلاحي والدعم الفلاحي، ورغم إجابة الجزائر على كل الأسئلة المطروحة من قبل أمانة المنظمة و الدول المفاوضة و توافق إجراءاتها وقوانينها وتشريعاتها مع ما تضمنته وطلبته المنظمة العالمية للتجارة، يبقى الانضمام مرهون بتأهيل قطاعها الزراعي الذي لازال يعاني من مشاكل تعيق تحقيق اكتفاء ذاتي وأمن غذائي للمواطن الجزائري.

الهوامش والإحالات:

- ¹ لعشيب محفوظ، منظمة التجارة العالمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2010، ص: 25.
- ² السيد محمد احمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي-صندوق النقد الدولي-مؤسسة التنمية الدولية)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر الإسكندرية، مصر، 2013، ص: 325.
- ³ لعشيب محفوظ، مرجع سابق، ص: 28.
- ⁴ سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافية للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2009، ص: 8.
- ⁵ يوسف حسن يوسف، العولمة والاقتصاد الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، ط 1، 2010، ص: 135.
- ⁶ سمير محمد عبد العزيز التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 70.
- ⁷ يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص: 135.
- ⁸ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 80-81.
- ⁹ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 71.
- ¹⁰ عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر عمان، الأردن، ط 1، 1999، ص: 94.
- ¹¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة و التجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 147.
- ¹² محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، 152-153.
- ¹³ عماري زهير، عامر أسامة، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000/2012)، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي و رهان الأمن الغذائي حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر، 1-4 جوان 2014، ص: 8.
- ¹⁴ سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2005/2000 في ولاية قسنطينة تقييم و نتائج، مذكرة ماجستير كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005، ص: 7.
- ¹⁵ اسايح بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة ماجستير اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2007/2006، ص: 288-289.
- ¹⁶ عماري زهير، عامر أسامة، مرجع سابق، ص: 9.

- ¹⁷ حمدي باشا وليد ، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2010/2000 (دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR) ، مذكرة ماجستير اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر، 2014/2013 ، ص : 85
- ¹⁸ وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات ، (دراسة حالة الجزائر) ، مذكرة ماجستير اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012 ، ص : 237 .
- ¹⁹ شعابنة إيمان ، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي ، دفاقر السياسة و القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، العدد 16 ، جامعة قسنطينة 1 ، الجزائر، جانفي 2017 ، ص : 312-313 .
- ²⁰ وحيد خير الدين ، مرجع سابق، ص : 237 .
- ²¹ شعابنة إيمان ، مرجع سابق، ص : 314-316 .
- ²² خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة ماجستير تحليل و استشراف اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012/2011 ، ص : 30-31 .
- ²³ www.djazairress.com/alfadjr/141716 تصريح الخبير الدولي و ممثل البرنامج الدولي فاسيكو للتكوين و الدراسات التجارية فريدريك جينينشر
- فيالفر 2010/02/10 .
- ²⁴ سليم سعداوي ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، (معوقات الانضمام و آفاقه) ، دار الخلدونية، الجزائر، ط1 ، 2008 ، ص : 89 .
- ²⁵ Droit.7blogspot.com/2013/11/blog-post_7862.html إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تاريخ الاطلاع 2016/06/10
- ²⁶ مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه نقود و تمويل ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، 2017/2016 ، ص : 273-276 .
- ²⁷ كمال رواينية ، تحرير التجارة الزراعية و أثره على التنمية الزراعية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 11 ، ماي 2007 ، ص : 235 .
- ²⁸ سليم سعداوي ، مرجع سابق ، ص : 90 .
- ²⁹ كمال رواينية ، مرجع سابق ، ص : 235 .
- ³⁰ فاتح حركاتي ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي ، مؤسسة عالم الرياضة الإسكندرية ، مصر، ط1 ، 2015 ، ص : 252-253 .
- ³¹ سليم سعداوي ، مرجع سابق ، ص : 90 .
- ³² فاتح حركاتي ، مرجع سابق ، ص : 261-263 .